



الرباط، في 24 أكتوبر 2021

بـلاغ

عقد المكتب الوطني للجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لقاءه العادي يوم الأحد 24 أكتوبر 2021 بالمقر المركزي بالرباط، تدارس أعضائه المستجدات الوطنية والجهوية.

في البداية أكد الأخ الكاتب العام للجامعة أن الجامعة ستبقى حاملة لهما شغيلة القطاع مدافعة عن قضاياها العادلة، وأنها لا تهمها المواقع والمناصب بل تهمها مصلحة القطاع وموظفيه.

وقد توقف المكتب الوطني عما عرفته بداية السنة التكوينية من ارتجالية وارتباك على مستوى مقرر السنة الأولى المتمثل في اعتماد مقررات جديدة وإحداث شعب أخرى دون توفير دلائل الوحدات ومحتوياتها ودون تكوين للمكونين. وكذلك اعتماد التكوين بنمطيه الحضورى وعن بعد الذي يعتبر هجينا، حيث أن كل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها تعتمد التعليم الحضورى إلا التكوين المهني.

وسجل المكتب الوطني للجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني باستغراب كبير لجوء بعض مديري المركبات و المؤسسات إلى منع المكونين غير الملقحين من ولوج مقرات عملهم بغير سند قانوني. ورغم دعم الجامعة لجميع الإجراءات الوقائية للحد من انتشار وباء كورونا، إلا أن التلقيح يجب أن يبقى اختياريا، وأن المطالبة بجواز التلقيح لا قانونية.

كما وقف المكتب الوطني على الوعود الانتخابية التي أطلقها الشريك الاجتماعي والإدارة العامة، إبان الانتخابات المهنية، وخاصة استكمال ورش التقاعد التكميلي، واعتبر أن اللجوء إلى إنشاء جمعية اجتماعية لتسديد مستحقات المتقاعدين عن سنوات ما بين 2014 و 2019 ما هو إلا حل ترقيعي ولا يمكن اعتباره حلا نهائيا.

إن المكتب الوطني وهو يحذر من تهور بعض المديرين وجر مؤسساتهم إلى احتقان كبير، هم في غنا عنه، قد يعود الفصل فيه إلى محاكم المملكة، يعلن أنه سيبقى وفيًا لخطه النضالي ويقف إلى جانب المظلومين داخل القطاع بغض النظر عن انتماءاتهم النقابية. يطالب الإدارة العامة بما يلي:



- حث المديرين على الالتزام بالقوانين المنظمة للسير العادي للمؤسسات.
 - حل مشكل أصحاب الشواهد الغير محتسبة مع جبر الضرر للحالات الاستثنائية.
 - إخراج القانون الأساسي المعدل لمكتب التكوين المهني في صيغته النهائية باللغة العربية.
 - تحسين ظروف عمل مكوئي المؤسسات السجنية والرفع من منحة التنقل.
 - الانخراط في مؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين للنهوض بالأعمال الاجتماعية.
 - إيجاد حل شامل وجدي للتقاعد التكميلي والإسراع بأجراته لحفظ كرامة المتقاعدين.
 - تجويد الخدمات الصحية واعتماد تغطية صحية تعاضدية مع اعتماد تأمين تكميلي.
 - الزيادة في الرقم الاستدلالي ليصبح 6.0 عوض 5.5 المعتمد منذ 2003.
 - الإفصاح عن المعايير المعتمدة في الترقية الداخلية بصنفها مع نشر اللوائح القبلية والبعديّة.
 - مراجعة معايير التنقيط السنوي واعتماد وثيقة مختصرة تركز على المهام التي يجب أن يقوم بها المعني بالأمر
 - تسوية شاملة لملف شغيلة التكوين المهني بالأقاليم الجنوبية باعتماد منحة (85%)،
 - اعتماد (25%) كتعويض عن الإقامة في المناطق النائية.
 - الإعلان عن معايير توزيع منحة المردودية.
 - تحديد وتوضيح مهام الأطر الإدارية لتخفيف العبء عنهم.
- إن المكتب الوطني للجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني يؤكد أن الجامعة المغربية عازمة على التصدي لكل المخالفات القانونية داخل المؤسسات والدود عن حقوق الشغيلة وصون مكتسباتها.

عن المكتب الوطني

